

مصادرة تحت غطاء المحافظة على التراث: الخليل وبيت لحم

ورقة حقانق

آذار 2010

قامت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، بمصادرة ونهب وحفر وتدمير المئات من المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية الفلسطينية بشكل منهجي، وهو ما شكّل تهديداً سافراً للتراث الثقافي الفلسطيني، وحرّم الفلسطينيون من تراثهم، فضلاً عن حرمانهم من إمكانية التنمية بالاعتماد على هذا التراث، هذا عدا عن حرمانهم من إمكانية الوصول إلى الكثير من المواقع التراثية وأماكن العبادة التاريخية، وعلى رأسها القدس بكل ما تحتويه من مقدسات إسلامية ومسيحية.

وتتويجا لهذه السياسة أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي في اوائل آذار 2010 عن خطط لتدعيم السيطرة على المواقع الأثرية والتراثية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال بن رباح التاريخي (قبة راحيل في بيت لحم)، وذلك بإعلانهما بصورة استفزازية وغير قانونية جزءاً من مواقع التراث الوطني الإسرائيلي، هذا بالإضافة الى جبل الفرديس (الهرديون) الواقع الى الشرق من بيت ساحور، وخربة قمران الواقعة على شواطئ البحر الميت.

إن الحرم الإبراهيمي الذي يقع في قلب البلدة القديمة من مدينة الخليل هو مكان مقدس لدى أصحاب الديانات السماوية باعتباره مرقد للأنبياء وزوجاتهم: إبراهيم، وسارة، واسحق، ورفقة، ويعقوب، وليفا. وهو مسجد إسلامي منذ أربعة عشر قرناً، وملكية وقفية وتراثية فلسطينية. كما ويُعتبر قبر راحيل الموجود في مدينة بيت لحم الفلسطينية مكان دفن السيدة راحيل، وهو نفسه موقع مسجد بلال بن رباح ومقبرة فلسطينية، وقد كان مفتوحاً للزيارة لكل من يؤمن بقدسيته قبل إغلاقه بشكل كامل أمام غير اليهود، وهو موقعا وقفيا فلسطينيا. إن هذه المواقع الفلسطينية هي كنوز ثقافية يرغب الشعب الفلسطيني في حمايتها وفتحها للزيارة لكل البشرية. وادراكا لهذه الأهمية، فقد تم إدراج الحرم الإبراهيمي الشريف وموقع مخطوطات البحر الميت في قمران وكنيسة المهد في بيت لحم على القائمة التمهيدية للتراث الثقافي والطبيعي للمواقع ذات القيمة العالمية الاستثنائية منذ عام 2005، وذلك كخطوة تمهيدية بطلب من فلسطين، حتى تقوم اليونسكو بالاعتراف بها كمواقع للتراث العالمي..

إن هذه الكنوز الثقافية ذات أهمية قصوى للبشرية جمعاء، بالإضافة إلى الأهمية الدينية التي يوليها لها أصحاب الديانات السماوية. ومنذ الاحتلال الإسرائيلي حاولت الحكومة الإسرائيلية تسليط الضوء على الطابع اليهودي الحصري للمواقع الأثرية والتراثية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ذات الوقت محو أو إهمال الطابع العالمي لهذه المواقع التراثية ومنع كافة المؤمنين من الوصول إليها، خاصة من أبناء الشعب الفلسطيني لها. لقد استخدمت إسرائيل هذه السياسة كأداة لإبقاء وترسيخ سيطرتها على الأراضي والموارد الفلسطينية، واستخدمتها ذريعة لمواصلة نشاطها الاستيطاني في مخالفة واضحة للقانون الدولي. وفي الحقيقة، الكثير من المشاريع الاستيطانية تتركز حول المناطق الأثرية التي تدعي إسرائيل أنها تراثاً خاصاً بها، بما فيها مستوطنات شيلو وبيت ايل وكريات أربع.

وكجزء من المشاريع الاستيطانية غير المشروعة، تقوم السلطات الإسرائيلية أيضاً باستغلال مواقع التراث الفلسطيني لتحقيق مكاسب مالية وسياسية. وتحت إدارة نتنياهو، بدأت إسرائيل علانية في استخدام هذه المواقع المقدسة ذات القيمة العالمية لإثارة صراع ديني من خلال تعزيز سيطرة حصرية لديانة واحدة، في الوقت الذي تُنكر فيه حقوق أتباع الأديان الأخرى.

القوانين والالتزامات المعمول بها

لا تزال مكانة إسرائيل القانونية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قوة احتلال مع التزامات محددة نحو السكان المحليين.

إن الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو بطبيعته مؤقت ولا يعطي القوة المحتلة (إسرائيل) السيادة أو حقوق الملكية على الأراضي المحتلة. إن المبدأ الجوهري في القانون الدولي مُبين في المادة 43 من لوائح لاهاي والتي تطلب من سلطة الاحتلال إعادة تأسيس والحفاظ على النظام العام والحياة المدنية لفائدة السكان الواقعين تحت الاحتلال، واحترام القوانين والمؤسسات القائمة في الأراضي المحتلة. إن الضرورة العسكرية هي الاستثناء الوحيد لهذا المبدأ، والتي يتوجب تفسيرها بصورة ضيقة. لذلك، لا يمكن لإسرائيل أن تعمل من أجل المصلحة الاقتصادية أو الاجتماعية لشعبها على حساب الفلسطينيين. ولا يمكن لإسرائيل أن تشرع للأراضي المحتلة بالطريقة التي تُشرع بها لنظامها القانوني المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 56 من لوائح لاهاي على معاملة "المؤسسات المخصصة للعبادة ... كمتلكات خاصة، حتى عندما تكون ملكاً للدولة". وتنص المادة 46 أيضاً على وجوب احترام الممتلكات الخاصة وعدم مصادرتها.

كما وهناك التزامات وتعهدات مماثلة في اتفاقيات اليونسكو، مثل معاهدة حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، والمعاهدة المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية (1970). على سبيل المثال، تُلزم المواد 4 و 5 من اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح إسرائيل (التي هي من الدول الموقعة على الاتفاقية) باحترام وحماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة والامتناع عن كل نشاط في الموقع باستثناء "الضرورة العسكرية".

بالإضافة إلى ذلك، بموجب الاتفاقيات المرحلية الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (المعروفة باسم اتفاقيات أوسلو)، فإن إسرائيل ملزمة بالتعاون، وإخطار اللجنة الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة بأي تغييرات أو تطورات تطرأ على مواقع التراث الفلسطيني. لم يتم الوفاء بهذه الالتزامات من جانب إسرائيل.

إن مصادرة وتطوير المواقع التراثية والممتلكات الثقافية الفلسطينية من قبل إسرائيل محظور بموجب القانون الدولي العرفي واتفاقيات وبروتوكولات اليونسكو، بما في ذلك العديد منها التي قامت إسرائيل بالتوقيع عليها. وعليه فإن إسرائيل تنتهك بصورة مباشرة التزاماتها الدولية التي تمنعها من تطوير وتعزيز المواقع الفلسطينية بصورة أحادية الجانب. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال إسرائيل تمنع وصول واستخدام الفلسطينيين لأماكن العبادة التاريخية الخاصة بهم وممتلكاتهم التراثية والثقافية. إن النشاطات و"التطوير" غير المشروع للمواقع، مع العائدات التي تجبيها إسرائيل، هي جزء لا يتجزأ من مشاريع إسرائيل الاستيطانية غير المشروعة.

الإضرار بعملية السلام

إن القرار الأحادي الجانب لمجلس الوزراء الإسرائيلي بأن يمضي قدماً في ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على المواقع التراثية والأثرية الفلسطينية يُعزّز المخاوف الفلسطينية بأنه لا يوجد حالياً أي شريك حقيقي للسلام، بل سلطة إحتلالية مُصرّة على المصادرة غير القانونية للأراضي والموارد الفلسطينية. بينما يسعى المجتمع الدولي إلى إنهاء المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية واستئناف المفاوضات، تعمل إدارة نتنياهو بنشاط لتقويض هذه الجهود وتخريب الحل القائم على دولتين. إن السيطرة على المواقع الأثرية والسياحية هي جزء من استمرار المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية. فقط عن طريق الوقف الكامل لهذه الأنشطة، واستعادة الفلسطينيين السيطرة وحرية الوصول تمثياً مع القانون الدولي، يمكن ان تبدأ إسرائيل في إصلاح الأسس اللازمة لإقامة علاقات سلمية وحسن الجوار بين الدولتين.